



Distr.  
GENERAL

TD/B/CN.4/15  
9 December 1992

## ARABIC

Original : ENGLISH

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

**لدى البلدان النامية**  
اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات:  
تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة

التأمين

الدورة الاولى

جنيف ، ١ شباط/فبراير ١٩٩٣

### **البند ٣ من جدول الاعمال المؤقت**

وضع برنامج عمل اللجنة الدائمة المعنية بتطوير  
قطاعات الخدمات: تعزيز قطاعات الخدمات القادرة  
على المنافسة لدى البلدان النامية: التأمين

قضايا مطروحة للنظر فيها لدى وضع برنامج العمل المتعلق بالتأمين

المحتويات

الفقرات المفحة

- أولا - مقدمة ..... ١

ثانيا - التقدم الذي حققه قطاع التامين في البلدان النامية .... ٤ - ١٠

ثالثا - أوجه الضعف التي تشوّب قطاع التامين في البلدان النامية ١١ - ١٧

المحتويات (تابع)

المقالة	الصفحة	
رابعا -	٣٦ - ١٨	مشاكل قد تستحق الاهتمام بها على سبيل الأولوية .....
الف -	٢١ - ١٩	تكيف تنظيم عمليات التأمين والاشراف عليها .....
باء -		توسيع أسواق التأمين المحلية: توفير الغطاء التأميني للإنتاج الزراعي ولسكان الارياد .....
جيم -		استعراض عمليات التأمين وإعادة التأمين في البلدان النامية .....
دال -		المسح الاحصائي لعمليات التأمين وإعادة التأمين في البلدان النامية .....
هاء -	٣٦	أنشطة المساعدة التقنية .....
خامسا -	٣٧	تنظيم العمل .....

## أولاً - مقدمة

١ - تقرر في الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عقدت في كرتاخينا في شباط/فبراير ١٩٩٣ تحديد اتجاه جديد لعمل المؤتمر ، وهو ما يعبر عنه التزام كرتاخينا . وتقرر تعليق عمل اللجان الرئيسية القائمة التابعة لمجلس التجارة والتنمية ، بما في ذلك لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتمثل بالتجارة التي خصت دوره من دورتها العاديتين لموضوع التأمين . ووفقاً للفقرة ٧٣ من التزام كرتاخينا ، سيدرج العمل المتعلقة بالتامين في إطار اللجنة الدائمة المنشاة حديثاً والمعنية بتطوير قطاعات الخدمات: تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة لدى البلدان النامية .

٢ - وقد حدد مجلس التجارة والتنمية اختصاصات اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات وذلك في الجزء الثاني من دورته الثامنة والثلاثين المعقودة في الفترة من ٢١ نيسان/أبريل إلى ٧ أيار/مايو ١٩٩٣ . ولئن كانت الاختصاصات العامة للجنة تطبق أيضاً على التأمين ، فإن الفقرة ٤ من تلك الاختصاصات تطلب من اللجنة "تحليل احتمالات تنمية وتعزيز قطاع التأمين ودعم تجارة البلدان النامية في هذا القطاع" .

٣ - وفيما يتعلق ببرنامج العمل في مجال التأمين ، تم على مر السنين تناول العديد من القضايا ذات الصلة بتطوير قطاع تأمين متوفراً له مقومات الاستمرار والنمو ، إذ إن التأمين ما يزال يشكل جزءاً من عمل الأونكتاد منذ إنشائه . وقد تم إجراء العديد من الدراسات التي تعالج مشاكل قطاع التأمين المحلي للبلدان النامية وقضايا التجارة الدولية في مجال خدمات التأمين . وتم اعتماد قرارات وتوسيعات تتمل بالتأمين في الدورات المتعلقة بالتامين التي كانت لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتمثل بالتجارة تعقدتها بموردة منتظمة كل سنتين أو سنتين ونصف سنة . كما أن أنشطة المساعدة التقنية في مجال التأمين قد وفرت أفكاراً متبصرة ومعلومات قيمة . وقد تود اللجنة الدائمة ، لدى وضع برنامج عملها بشأن التأمين ، أن تأخذ في الاعتبار العمل الذي سبق الإطلاق به في مجال التأمين .

### شانيا - التقدم الذي حققه قطاع التأمين في البلدان النامية

٤ - كانت جميع البلدان النامية تقريبا ، بحلول نهاية السبعينيات ، قد استحدثت اسواقاً وطنية للتأمين . وقد أنشأت الأغلبية العظمى من البلدان النامية شركات للتأمين المحلي ، واعتمدت إطاراً قانونياً فيما يتعلق بالتأمين ، واستحدثت إجراءات إدارية لضمان تطبيق هذا الإطار .

٥ - وتختلف اسواق التأمين في البلدان النامية اختلافاً ملحوظاً عن بعضها البعض؛ فهناك العديد من الأسواق التي تتنافس فيها شركات أجنبية وشركات محلية كما تتنافس الشركات العامة والخاصة ضمن فئة الشركات المحلية . وهناك أسواق تأمين أخرى لم تسمح بدخول الشركات الأجنبية إما كشركات مسجلة محلياً أو كفروع ، ولكن هناك عدداً شركات أو العديد من الشركات المحلية التي تعمل على أساس تنافسي . كما أن هناك عدداً من أسواق تأمين أخرى تشكل أسواقاً احتكارية تقوم فيها شركة عامة للتأمين بممارسة جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين . وقد أنشأ العديد من البلدان النامية شركات محلية لإعادة التأمين ، تسيطر عليها جهات عامة في أغلب الأحيان . ويحصل معظم هذه الشركات على تأمينات الزامية تستند إليها من مؤسسات تأمين محلية مباشرة . كما أن البلدان النامية التي تعمل شركاتها في بيئة تنافسية قد أنشأت عادة سلطة مركبة للاشراف على عمليات التأمين .

٦ - وتقوم معظم البلدان النامية اليوم بالتأمين على معظم المخاطر المشتركة لأسواقها لدى شركات مملوكة برأس المال المحلي أو مسجلة محلياً . وقد تم بشكل مستمر توسيع نطاق التغطيات التأمينية وأصبحت تتعرض الان مجموعة كبيرة ومتعددة من الخدمات الانتاجية والاستهلاكية . وفي حين أن أسواق التأمين الكبيرة تغطي مخاطر تتسم بطابع أكثر تخصصاً أيضاً ، فإن العديد من المخاطر المستهدفة وتلك التي تتسم بطابع معقد وبطابع تكنولوجيا عالية يتم التأمين عليها في الخارج إما بصورة مباشرة ، أو من خلال إعادة التأمين في كثير من الأحيان . كما يؤمن في الخارج إلى حد بعيد على المخاطر التي لها طابع الكوارث .

٧ - وقد حققت البلدان النامية أيضاً إنجازات بارزة في تنمية الموارد البشرية لغايات التأمين . فقد أنشأ العديد من البلدان معاهد للتدريب في مجال التأمين تنظم المعاهد الأكثر تقدماً من بينها دورات تدريبية مهنية متقدمة في مجال التأمين والإدارة . إلا أن البلدان التي توجد فيها أسواق تأمين أقل تقدماً لا تزال تعتمد على تدريب موظفيها في الخارج أو محلياً من خلال التعاون مع مؤسسات التأمين الأجنبية .

٨ - وقد حققت أسواق التأمين في بعض البلدان النامية إنجازات عظيمة في تعزيز التعاون مع أسواق التأمين في بلدان نامية أخرى . وهناك منظمات تأمين إقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية: ففي أفريقيا ، تشمل المنظمة الأفريقية للتأمين علىأغلبية شركات التأمين والسلطات الإشرافية في القارة ؛ وفي أمريكا اللاتينية ، يتألف أعضاء اتحاد شركات التأمين في أمريكا اللاتينية من شركات تأمين خاصة ؛ وفي البلدان العربية يوجد الاتحاد العربي العام للتأمين . وفي آسيا يوجد مؤتمر التأمين لشرق آسيا الذي تشارك فيه شركات تأمين وإعادة تأمين ومشروون وسماسرة من ١١ بلدا . كما يتم تعزيز الملاط الإقليمية من خلال الاتحاد الأفريقي الآسيوي للتأمين وإعادة التأمين (FAIR) ومؤتمر العالم الثالث للتأمين (TWIC) وعلى مستوى السلطات الإشرافية أيضا ، أقيمت صلات على أساس إقليمي أو دون إقليمي .

٩ - وعلى المستوى التشفيلي ، تم استخدام آليات تعاونية ، ولا سيما في مجال إعادة التأمين . فعلى أساس إقليمي ، توجد لدى كل من أفريقيا وآسيا هيئة إقليمية لإعادة التأمين: المؤسسة الأفريقية لإعادة التأمين والمؤسسة الآسيوية لإعادة التأمين ، على التوالي . كما توجد هيئات دون إقليمية لإعادة التأمين ، كما في حالة المؤتمر الدولي الأفريقي للإشراف على إعادة التأمين (CICA) في أفريقيا الناطقة بالفرنسية ، ومؤسسة Zep Re لإعادة التأمين في بلدان منطقة التجارة التفضيلية في شرق وجنوب أفريقيا ، ومؤسسة ASEAN RE لإعادة التأمين في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا . وقد تم إنشاء هذه المؤسسات لتعزيز تنوع وانتشار عمليات التأمين على المستوى الإقليمي وزيادة قدرة المنطقة على الاحتفاظ بحصص إعادة التأمين . وبالإضافة إلى ذلك ، هناك عدد من مجمعات التأمين دون الإقليمية والإقليمية التي تقدم خدمات محددة .

١٠ - وتقوم الرابطات دون الإقليمية أو الإقليمية ذات الصلة بتنظيم اجتماعات منتظمة بشأن التأمين في بلد من البلدان الأعضاء . فيما يتعلق بإحدى هذه المنظمات التي تتسم بطابع عالمي أكثر من غيرها ، وهي مؤتمر التأمين للعالم الثالث ، تعقد الاجتماعات بالتناوب في كل منطقة من المناطق النامية . ويحضر مختلف المجتمعات عدد كبير من العاملين في مجال التأمين وإعادة التأمين والسماسرة وغيرهم من العاملين في مجالات أخرى ذات صلة بالتأمين من البلدان النامية فضلا عن ممثلين من البلدان المتقدمة . وتتوفر هذه الاجتماعات مكانا يمكن فيه إجراء الاتصالات ، وتبادل الخبرات ، وعرض الابتكارات ، وبحث الاستراتيجيات الجديدة . وبما أن التأمين بحكم طبيعته يعتمد على انتشار المخاطر ، فإنه يتميز وبعد دولي ومن ثم فإن هناك قدرة كبيرة من التعاون بين أسواق البلدان المتقدمة وأسواق البلدان النامية ومختلف العملاء الفاعلين فيها .

ثالثا - أوجه الضعف التي تшوب قطاع التأمين  
في البلدان النامية

١١ - على الرغم من التقدم الكبير الذي تم احرازه على مدى العقود الثلاثة الأخيرة ، فإن قطاع التأمين في البلدان النامية لا يزال يتسم بالعديد من سمات الصناعة الناشئة .

١٢ - فأسواق التأمين صفيرة ليس بسبب تدني الدخول فحسب وإنما أيضاً بسبب نقصوعي التأميني لدى السكان . وكثيراً ما تعاني الشركات من نقص في رأس المال ، مما يحول دون احتفاظها بنسبة كبيرة من حصة التأمين على المخاطر الأكبر التي تنشأ في بلدانها . وبالتالي فإن قدرًا كبيراً من عمليات التأمين في البلدان النامية يوجه إلى الخارج . وحتى لو حصلت مؤسسة إعادة التأمين المحلية على نسبة كبيرة من عمليات التأمين من خلال الامتناع لمتطلبات الأسناد الالزامي لعمليات إعادة التأمين أو بفضل الدور القيادي لمؤسسة إعادة التأمين الوطنية ، فإن هذه الأخيرة كثيراً ما لا تمتلك القدرة و/أو الخبرة التي تمكنها من الاحتفاظ بالكثير من حصة التأمين لحسابها . ونتيجة لذلك فإن الاعتماد على نشاط إعادة التأمين في الخارج يظل شديداً . وبالتالي فإن تدفق العملة الأجنبية إلى الخارج من أجل تغطية تكاليف التأمين أو إعادة التأمين لا يزال عالياً نسبياً . أما البلدان النامية من جانبها فلم تتمكن من الحصول على عمليات إعادة تأمين كافية من البلدان المتقدمة . بل يبدو أن قبولها لمثل هذه العمليات قد انخفض في السنوات الأخيرة .

١٣ - وهناك أسواق تأمين كثيرة لا تزال تفتقر إلى الموظفين المؤهلين ولا سيما أولئك الذين يتمتعون بمهارات تقنية ومتخصصة . فالقوى العاملة اللازمة لاداء المهام الفنية والخدمات الإضافية لعمليات التأمين ، مثل تحديد المخاطر وتقييمها والتحكم بها ، وتقييم الخسائر والمطالبات ، وعلوم التأمين . وعلاوة على معدومة تماماً . وهذا ينطبق بصورة خاصة على الخبراء في شؤون التأمين . وعلاوة على ذلك فإن البيانات الاحصائية الضرورية لعمليات التأمين السليمة لم تجمع بعد في عدد كبير من البلدان النامية أو أنه لا يجري استيفاؤها بصورة منتظمة . ولغير هناك سوى عدد قليل من معاهد التدريب الاقليمية التي يمكنها أن توفر التدريب على مستوى أعلى . وتؤدي جوانب القصور هذه في مجال التدريب إلى اطالة اعتماد الشركات على الخدمات الفنية التي تحصل عليها من الخارج ، كما أنها تؤشر على القدرة التنافسية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين في العالم الثالث التي يتبعن إليها أن تتنافس مع نظيراتها الأجنبية . وهذا يؤثر على قدرتها على تقييم وتقدير مخاطرها على نحو سليم من أجل زيادة قدرتها على الاحتفاظ بحصة التأمين إلى أقصى حد ممكن .

١٤ - وتفتقر السلطات التنظيمية بصفة خاصة إلى الموظفين المهرة الذين يستطيعون الاشراف على قوانين ولوائح التأمين وتطبيقها بصورة فعالة ، ومراقبة الملاحة المالية للشركات . فالعدد القليل المتوفّر من الموظفين المهرة يفضل الانتقال إلى الصناعة الخامسة للعمل بمرتبات أعلى .

١٥ - وبالرغم من وجود العديد من الاتصالات الرسمية وغير الرسمية فيما بين مؤسسات التأمين وإعادة التأمين في البلدان النامية وجود آليات لتبادل المزيد من عمليات التأمين فيما بينها ، فإن حجم هذه العمليات المتبادلة لا يمثل سوى نسبة بسيطة جداً من مجموع عمليات إعادة التأمين . ولا تستخدم على نحو كافٍ الامكانيات الكاملة لمؤسسات إعادة التأمين على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي . كما أن عمليات التأمين التي تسند لمجموعات مؤسسات التأمين دون الإقليمية والإقليمية لا تزال صغيرة . وهذا يعني أن قدرة الاحتفاظ بحصص التأمين في المناطق النامية ليست مستفلة على النحو الأمثل .

١٦ - ومن جوانب الضعف الأخرى التي تؤثر على التأمين قصور إدارة المخاطر في العديد من البلدان النامية . فالادارة السليمة للمخاطر تخفف الخسائر الاقتصادية ، وهذا يعني تخفيف المطالبات من مؤسسات التأمين التي يمكن أن تقوم بدورها بتخفيف أقساط التأمين . وهذا يمكن أن يفضي إلى توسيع عمليات التأمين . وفي البلدان المتقدمة ، كان لصناعة التأمين من الناحية التقليدية تأثير رئيسي على استخدام وتطوير الإدارة السليمة للمخاطر في مجالات عملها . إلا أن صناعة التأمين لا تؤدي حتى الآن مثل هذا الدور القيادي في معظم البلدان النامية .

١٧ - وفي السنوات الأخيرة ، أخذ تحول مؤسسات التأمين إلى القطاع الخاص وتحريير أسواق التأمين بدرجات متفاوتة يفضي إلى اشارة تحديات جديدة بالنسبة لصناعة التأمين في البلدان النامية . فكلاهما يشير مشاكل جديدة لمؤسسات التأمين وللحكومات على السواء ومن المتوقع أن يفضي إلى حدوث تغييرات عميقة ، ولا سيما في أسواق التأمين التي كانت تتميز باحتكار عام للتأمين أو بتنافس بين عدد قليل من الشركات ، وكذلك في الأسواق التي كانت مغلقة في وجه المنافسة الأجنبية .

رابعا - مشاكل قد تستحق الاهتمام بها على سبيل الأولوية

١٨ - على ضوء ما ورد في الفرعين الثاني والثالث أعلاه ، قد تود اللجنة أن تنظر فيما إذا كان ينبغي اتخاذ أو متابعة أية إجراءات فيما يتعلق بالمسائل التالية .

الف - تكثيف تنظيم عمليات التأمين والاشراف عليها

١٩ - مع نضوج صناعة التأمين في البلدان النامية ، أخذت تظهر إمكانات واهتمامات جديدة . وينصب الاهتمام الرئيسي حاليا على تحسين أداء وكفاءة أسواق التأمين من خلال جملة أمور منها اتحادة درجة أكبر من المنافسة . وفي هذا السياق ، تعمل بلدان عديدة بنشاط على تحويل مؤسسات التأمين إلى القطاع الخاص وفتح أسواق التأمين إلى حد ما أمام الموردين الآجانب بالإضافة إلى تخفيف الضوابط التنظيمية . كما يجري اعطاء المزيد من الأهمية لحماية حاملي وثائق التأمين وغيرهم من المستفيدين من عمليات التأمين .

٢٠ - وقد أخذت عمليات التحول إلى القطاع الخاص والتحرير تؤدي بسرعة إلى تحويل هيكل أسواق التأمين في البلدان النامية كما أخذت تشير قضايا جديدة في مجال السياسة العامة بالنسبة لمؤسسات التأمين وللحكومة على السواء . ومع التحول عن سياسة الاحتكار العام والاحتكار من قبل عدد قليل من المؤسسات نحو الأسواق التنافسية ، يتغير على العديد من البلدان أن تكيف إطارها التنظيمي في مجال التأمين . وفي هذا السياق ، أخذت قضايا التنظيم القائم على أساس قواعد الحيطة المالية وحماية المستهلك تكتسب أهمية أكبر . كما يتغير على البلدان تحسين قدرات وفعالية سلطاتها المعنية بالمراقبة التي تتطلب مهامها في مجال الرصد والاشراف أكثر تعقدا وأهمية . وعلاوة على ذلك فإن تحرير الأسواق سيتطلب من السلطات الإشرافية أن تضمن احترام مبادئ مثل قواعد التأسيس ، والمعاملة الوطنية ، وعدم التمييز ، والشفافية وأن تكفل عدم حدوث أي اخلال بالمنافسة . وسيلزم وجود درجة أكبر من الشفافية فيما يتعلق بالاطار التنظيمي للتأمين . ومع دخول العديد من شركات التأمين الجديدة إلى السوق ، يتغير على السلطات الإشرافية أيضا ان تراقب وتকفل الوفاء بعقود التأمين - التي تتطلب دفع مبالغ مقابل تعهد بالتعويض في حالة وقوع حادث - وذلك عند نشوء مطالبات ، وأن تكفل أيضا الجدارنة والنزاهة المهنيتين . كما أن الاهتمام بتحسين الكفاءة يتطلب استنباط تفاصيل تأمينية تلبى على نحو أفضل احتياجات المنتجين والمستهلكين . ويمكن للسلطات الإشرافية أن تقدم الدعم في هذا المجال أيضا .

٢١ - وقد تنظر اللجنة في بحث المسائل الناشئة في ميدان تنظيم عمليات التأمين والإشراف عليها نتيجة لهذه التطورات . وفي هذا السياق ، يمكن تحليل الأنظمة المبتكرة التي تعالج التحديات الجديدة التي أخذت تظهر مؤخرا في بعض البلدان

النامية فضلاً عن الأطر التنظيمي القائم في تلك البلدان النامية التي لها خبرة طويلة في مجال أسواق التأمين التنافسية والمفتوحة . ومن الأمور الوثيقة الصلة في هذا السياق المناقشة الجارية بشأن اجراء تحسينات في تنظيم عمليات التأمين على أساس قواعد الحيطة المالية . ويمكن النظر في الجوانب النظرية وكذلك الجوانب العملية لعمليات الإشراف . و مما يزيد من الشفافية في هذا المجال اجراء تحليل للقضايا الراهنة ولمشاكل الإشراف واجراء استعراض للتطورات الحديثة .

باء - توسيع أسواق التأمين المحلية: توفير الغطاء التاميني للانتاج الزراعي ولسكان الارياف

٢٢ - إن زيادة كفاءة أسواق التأمين تتطلب أيضاً توسيع تلك الأسواق . فاسواق التأمين المحلية في معظم البلدان النامية هي أسواق ضيقة ، إذ إن مؤسسات التأمين تفتقر إلى قاعدة عريضة من العملاء فيما يتعلق بالتأمين على المخاطر العاديّة المرتبطة بنشاطهم الانتاجي وبتقلبات الحياة . فالتأمين يستند إلى قانون كثرة الأعداد ولا يمكن توفير حافظات تأمينية متوازنة إلا عند وجود عدد كبير بما فيه الكفاية من المخاطر التي تتسم بخصائص مماثلة . ويمكن توقع دخول شركات جديدة إلى أسواق التأمين في البلدان النامية مما يؤدي إلى زيادة درجة المنافسة . ولذلك يجب استكشاف سبل جديدة لتوسيع الأسواق .

٢٣ - وقد ركزت شركات التأمين في البلدان النامية قدرًا كبيراً من جهودها حتى الآن على توفير تغطيات تأمينية للقطاعين الصناعي والحضري من اقتصاداتها . وفيما يتعلق بالخدمات الانتاجية ، فإنها تغطي بالدرجة الأولى المخاطر المرتبطة بأنشطة التصنيع ، وبالاستثمارات في الهياكل الأساسية ، وبصناعات الخدمات الحديثة ، وبتجارة الواردات والمصدّرات ، والنقل البري والمخاطر التي تؤثر على السكان الحضريين والمرتبطة بهذه الأنشطة . إلا أنه لما كانت نسبة كبيرة من السكان في أغلبية البلدان النامية توجد في المناطق الريفية ، أو أنها ترتبط بطريقة أو أخرى بأنشطة الانتاج في المناطق الريفية ، فإنه ينبغي استكشاف هذه المناطق بالنظر إلى ما تتميز به من امكانات لاستيعاب عمليات التأمين . وهذا ينطبق على الانتاج الزراعي بصفة خاصة .

٢٤ - وقد كان نفاذ نشاط التأمين إلى المناطق الريفية حتى الآن متداخلاً بالنسبة للخدمات الانتاجية والاستهلاكية على السواء . وليس هناك سوى عدد قليل من التغطيات التأمينية للإنتاج الزراعي أو تغطيات تعتبر جذابة ويمكن تحمل تكاليفها بالنسبة للمستهلكين في المناطق الريفية . فمعظم شركات التأمين في البلدان النامية توجد في العواصم وليس لها سوى عدد قليل من الفروع في المناطق الريفية أو في المدن الصغيرة . إلا أن وجود بعض أشكال التأمين التقليدية في المناطق الريفية يدل على وجود طلب كامن على خدمات التأمين . كما أن تفكك هيكل الدعم الأسري التقليدية يزيد من أهمية أشكال التأمين العصرية .

٢٥ - وتشتمل الأنشطة في المناطق الريفية التي تحتاج إلى تغطيات تأمينية على تلك الأنشطة التي تمارس في القطاع الزراعي ذاته ، فيما يتعلق بانتاج وتسويق المنتجات الزراعية (المحاصيل الرئيسية والمحاصيل الثانوية ، وتربية الماشي والدواجن والأسماك) والسلع الزراعية التي تنتج أساساً لأغراض التصدير (الشاي والبن والكافكاو والسيزال والجوت وما إليها) والأنشطة التي تمارس في قطاع الانتاج والخدمات غير النظامي المرتبط بقطاع الزراعة وباحتياجات المستهلكين الريفيين (مراحل التجهيز الأولى للسلع الزراعية ، ومختلف الأنشطة الانتاجية والخدمات التي يتطلبها المنتجون والمستهلكون الزراعيون في المناطق الريفية) . ويمكن بالنسبة للعديد من هذه الأنشطة تطوير تغطيات تأمينية مناسبة أو تكييف وتحسين التغطيات القائمة . ويلزم تكييف تسويق هذه الغطاءات مع الخصائص التي يتميز بها المزارعون وسكان الريف .

٢٦ - إن الانتاجية في القطاع الزراعي وفي القطاع غير النظامي المرتبط به لا تزال مختففة . إلا أنه في جميع البلدان النامية تقريباً ، يشتمل القطاع الزراعي نفسه وكذلك جزء من القطاع غير النظامي المرتبط به على مجالات يجري فيها الاضطلاع بأنشطة اقتصادية جديدة وتزايد فيها الانتاجية . وتقوم الحكومة والمانحون الأجانب بإيلاء اهتمام متزايد لتطوير وإعادة تشغيل القطاع الزراعي ، ونتيجة لذلك أخذ جزء أكبر من هذا القطاع يدخل في نطاق الاقتصاد التقدي . كما يجري إيلاء المزيد من الاهتمام لرفع مستوى الامكانيات الانتاجية للقطاع غير النظامي . ويمكن للخدمات المالية ، مثل الخدمات المصرفية والتأمينية المناسبة ، أن تقدم دعماً هاماً لهذه الجهدود ، ولا سيما إذا ما تمت على أساس التنسيق الوثيق .

٢٧ - ومن أجل تعزيز توسيع أسواق التأمين المحلية في البلدان النامية ، يبدو أنه من الجدير بالاهتمام تحديد الامكانيات الانتاجية واحتياجات التأمين المحددة في المناطق التي لم تصل إليها خدمات التأمين بعد . ويمكن لخدمات التأمين أن تبدأ باختراق الأسواق من خلال تطوير التغطيات التأمينية للقطاعات الأكثر انتاجاً في الاقتصاد الريفي وغير النظامي ، مما يفتح مجالاً لتطبيق مخططات التأمين ذات التوجه التجاري . ومن شأن تطوير التغطيات التأمينية المناسبة لتلبية متطلبات قطاعات واسعة نسبياً من السكان المنتجين في المناطق الريفية أن يساعد في توسيع أسواق التأمين الصغيرة في البلدان النامية وإنشاء قاعدة أوسع للتأمين على المخاطر الأقل تعقداً من الناحية التكنولوجية والتي لا تحتاج إلى قدر كبير من العملات الأجنبية في حالة نشوء المطالبات . كما أن من شأن وجود عدد أكبر من المخاطر المماثلة أن يؤدي إلى تحسين التوازن في حافظات التأمين . وعلاوة على ذلك فإن تماثل المناخ والانتاج الزراعي والعادات والتقاليد الريفية فيما بين البلدان النامية المجاورة سيوفر أيضاً أساساً جيداً لزيادة التعاون المتبادل فيما بين هذه البلدان .

٢٨ - ويمكن للجنة الدائمة أن تشرع في إجراء تحليل أكثر تفصيلاً لامكانيات التأمين الزراعي وللخبراء المكتسبة في هذا الميدان . وفيما يتعلق بمجال التأمين على الماشي بصفة خاصة ، لم يكن هناك حتى الان سوى القليل من البحوث المتعمقة على الرغم من أن عدداً كبيراً من مؤسسات التأمين في البلدان النامية قد طورت في السنوات الأخيرة تطبيقات تأمينية لمثل هذه المخاطر . ولكن متابعة العمل في مجال التأمين الزراعي قد لا تقتصر على التأمين على الماشي بل إنها أيضاً قد تشمل مجالات أخرى توجد فيها حاجة لتطبيقات تأمينية مناسبة أو متوفرة فيها خبرة فيما يتعلق بهذه التطبيقات . ويمكن متابعة استكشاف امكانيات التعاون بين مؤسسات التأمين الزراعي وخططات ومؤسسات الائتمان الريفيية بصفة خاصة ، وذلك بالنظر إلى آثار التعاضد فيما بينها . وقد تكون البلدان النامية مهتمة بتقديم عروض فيما يتعلق ببطءات التأمين الزراعي المتاحة فيها وصلاتها باستراتيجيات التنمية الزراعية والائتمان الريفي . ويمكن النظر أيضاً في إنشاء فريق من الخبراء يعنى بهذه المسائل .

٢٩ - وحسبما هو مطلوب في الفقرة ٣(د) من القرار ٣٣ الذي اتخذته لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة في دورتها الثالثة عشرة (الجزء الأول) ، فقد أعد برنامج التأمين دراسة مرجعية بشأن التأمين الزراعي في البلدان النامية . وتبحث الدراسة موضوع التطبيقات التأمينية لمجموعة متنوعة من الأنشطة الانتاجية في مجال الزراعة ، ولا سيما التأمين على المحاصيل والماشى والدواجن والمستنبتات المائية . كما تبحث امكانيات زيادة توفير الخدمات الاستهلاكية لسكان الارياح ، مثل التأمين على الحياة والممتلكات .

٣٠ - وسيقوم فريق من الخبراء معنى بالتأمين الزراعي في اجتماع يعقد في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بالنظر في الدراسة وستقدم مساهمات الفريق إلى الدورة المتعلقة بالتأمين التي ستعقدها اللجنة الدائمة لتطوير قطاعات الخدمات: تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة لدى البلدان النامية . ويمكن للجنة الدائمة أن تنظر فيما إذا كان ينبغي متابعة العمل في هذا المجال . وسيكون الاطلاع بالمزيد من العمل فيما يتعلق بمسألة التأمين الزراعي وخططات التأمين الخاصة بالأسواق الريفية متفقاً مع ما جاء في الفقرة ١(ج) من اختصاصات اللجنة الدائمة والتي يتطلب فيها من اللجنة ، في جملة أمور ، أن تركز على "... خدمات الانتاج المتملة بالقطاعات الأولية وقطاعات الصناعة التحويلية ...".

#### جيم - استعراض عمليات التأمين وإعادة التأمين في البلدان النامية

٣١ - إن اختصاصات اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات تقتضي ، في الفقرة ١(١) ، أن تركز اللجنة على "استعراض تطوير قطاعات الخدمات في البلدان النامية وإجراء تحليل مقارن للسياسات ، بما في ذلك تحديد جوانب الضعف والقدرات

المحلية ، بهدف تهيئة الأوضاع الازمة لتطوير قطاعات الخدمات وتصدير الخدمات القادر على المنافسة" .

٣٢ - وقد أجرى برنامج التأمين بصفة منتظمة منذ السبعينيات استعراضاً للتطورات في قطاع التأمين في البلدان النامية . ويمكن للجنة الدائمة أن تنظر في الكيفية التي يمكن بها في المستقبل الوفاء على أفضل وجه بمقتضيات الفقرة (١١) من اختصاصاتها فيما يتعلق بإجراء الاستعراض والتحليل المقارن . وريثما يتم اتخاذ قرار ، أعدت الأمانة استعراضاً للتطورات في مجال التأمين وإعادة التأمين في البلدان النامية في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٣ ، وفقاً للمبادئ التوجيهية القائمة .

#### دال - المسح الاحصائي لعمليات التأمين وإعادة التأمين في البلدان النامية

٣٣ - دأبت الأمانة منذ عام ١٩٨٧ على نشر مجموعة من البيانات الاحصائية بشأن عمليات التأمين وإعادة التأمين ، استناداً إلى المعلومات التي تقدمها السلطات الادارية في البلدان النامية . ويجري إعداد مجموعة جديدة من هذه البيانات ينبغي أن تكون متاحة في النصف الأول من عام ١٩٩٣ . ويعتمد المسح الاحصائي على البيانات المقدمة من ٩٩ بلداً ناماً ويغطي السنوات من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ . ويجري تجميع الاحصائيات وعرضها على نحو يتوافق مع "النظام الدولي الموحد لاحصائيات التأمين" التابع للأونكتاد . ولا يزال الأونكتاد حتى الآن يمثل المنظمة الوحيدة التي تقوم بأصدار مجموعة احصائية شاملة إلى حد ما فيما يتصل بعمليات التأمين في البلدان النامية .

٣٤ - وتقتضي اختصاصات اللجنة الدائمة في الفقرة (٢) منها أن تركز اللجنة على "جمع ونشر الاحصاءات المتعلقة بتجارة الخدمات في المجالات التي لا تتطلع فيها منظمات دولية أخرى بذلك الجمع والنشر وتحديد الطرق القمية بتحسينها" .

٣٥ - ويمكن للجنة الدائمة أن تنظر في الكيفية التي يمكن بها الوفاء على أفضل وجه بمقتضيات الفقرة (٢) (و) .

#### هاء - أنشطة المساعدة التقنية

٣٦ - قامت الأمانة بصورة منتظمة بتزويد البلدان النامية ، بناء على طلبها ، بالمساعدة التقنية بشأن أسواق التأمين . وتمويل هذه المساعدة عادة من صناديق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار أرقام التخطيط الإرشادي . وقد تود اللجنة الدائمة تحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز التعاون التقني على نحو يتوافق مع الفقرة ١١ من اختصاصاتها .

#### خامسا - تنظيم العمل

- ٣٧ - سيتعين على اللجنة الدائمة ، لدى وضع برنامج عملها في دورتها المتعلقة بالتأمين ، أن تتخذ قرارات تشمل ما يلي:
- مواعيد عقد الدورات المقبلة ، -
  - مجالات وتعاقب أعمال الدعم التي تقوم بها الامانة ، -
  - طلب مساهمات من السلطات الاشرافية وشركات التأمين في البلدان النامية والمتقدمة ، ومن رابطات ومؤسسات التأمين فيها ، وكذلك من ممثلي المؤسسات الدولية ، -
  - امكانية إنشاء أفرقة خبراء .

-----